أخبار قصيرة

جلسة رئيس الجمهورية مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين

في جلسة استمرت ٤ ساعات مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين، استمع رئيس الجمهورية إلى وجهات نظرهم ومناقشاتهم حول القضايا المطروحة في مختلف القطاعات الاقتصادية للبلاد، كما طرح آراءه وتوقعاته من الخبراء لتقديم حلول عملية لمشاكل ومعضلات الاقتصاد.
واستمع الدكتور مسعود بزشكيان، في جلسة أخرى مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين في البلاد، إلى آرائهم وانتقاداتهم والحلول المقترحة منهم للتعامل الصحيح مع قضايا ومشكلات القطاعات الاقتصادية المختلفة للبلاد.
في هذا اللقاء، بالإضافة إلى طرح بعض النقاط، طلب الرئيس بزشكيان من الخبراء الاقتصاديين تقديم حلول عملية للحكومة، مستفيدين من معرفتهم وآرائهم الاقتصادية، وبما يتناسب مع متطلبات البلاد وإمكانياتها ومشكلاتها.

إيران وأوزبكستان تبحثان زيادة حجم الترانزيت

عُقد اجتماع افتراضي، الإثنين، بين وزيرة الطرق وبناء المدن الإيرانية مع وزير النقل الأوزبكي، حيث شدّد الجانبان على ضرورة رفع حجم الترانزيت بين البلدين واستمرار إلغاء الرسوم المتبادلة البالغة ٤٠٠ دولار.
ووفقاً لوزارة الطرق وبناء المدن، فقد جاء هذا الاجتماع في إطار تعزيز التعاون في مجالات النقل والترانزيت بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية أوزبكستان، ومعالجة التحديات المتعلقة بالنقل البري، خاصة القضايا المرتبطة بسائقي الشاحنات الإيرانيين والأوزبك، وتعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال. ونوه الطرفان بالنمو المتواصل في عمليات الترانزيت بين البلدين، وأشارا إلى عزم القيادتين العليا في إيران وأوزبكستان على توسيع العلاقات الشاملة، خصوصاً في قطاع الاقتصاد، كما جرت مناقشة خارطة طريق لتنفيذ التفاهمات السابقة في مجال النقل، إلى جانب مخرجات الاجتماع السادس عشر للجنة الاقتصادية المشتركة.

٥٤ مليار دولار.. حجم التجارة الخارجية لإيران

أعلن رئيس مصلحة الجمارك أن التبادل التجاري للبلاد مستمر مع ١٠٠ دولة حول العالم، لافتاً إلى أن حجم التجارة الخارجية لإيران بلغ ٥٤/٣١١ مليار دولار في النصف الأول من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس ٢٠٢٥).
وقال فرود عسكري، الإثنين، في تصريح لمراسل وكالة فارس للأنباء: خلال هذه الفترة، تم تصدير ٢٥ مليارًا و٩٤٤ مليون دولار من السلع غير النفطية، وتم استيراد ٢٨ مليارًا و٣٦٧ مليون دولار.
وأوضح: إن وزن البضائع المصدرة خلال هذه الفترة بلغ ٧٤ مليونًا و٩٩٧ ألف طن، فيما بلغ وزن البضائع المستوردة ١٨ مليونًا و٧٥٧ ألف طن.
وقال عسكري: خلال هذه الفترة، ارتفعت صادرات إيران غير النفطية بنسبة ٦٪ من حيث الوزن، ولم يُلاحظ أي تغيير يُذكر من حيث القيمة. وفي قطاع الاستيراد، ارتفع وزن البضاعة أيضًا بنسبة ٢٪؛ لكننا شهدنا انخفاضًا بنسبة ١٥٪ من حيث القيمة.

بموجب اتفاقية التجارة الحرّة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

تخفيض التعريفات الجمركية توفّر ١٠٠ مليون دولار للبلاد

مسؤول: نتابع فهم شبكة البناء والتشييد الروسية في القطاعات الصناعية والإنشائية والبنية التحتية الخاصة بها من خلال المستشارين التجاريين التابعين لمنظمة تنمية التجارة

الوفاق/ ذكر مستشار الشؤون الدولية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية أنه «في حال الأخذ بعين الاعتبار حجم الصادرات والواردات مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بمستوى إحصائيات العام الماضي على الأقل، فإن اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي ستؤدي إلى توفير حوالي ١٠٠ مليون دولار كدعم اقتصادي للتجار ورجال الأعمال».
وعُقد اجتماع «فرص دخول السوق الروسية من خلال التعريف بالقدرات التصديرية لصناعة البناء» من قبل منظمة تنمية التجارة الإيرانية، نظرًا لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والمزايا التي توفرها لصادرات السلع الإيرانية، خاصة في مجال مواد البناء، واحتياجات السوق الروسية الكبيرة من هذه المنتجات.
وفي هذا الاجتماع، أشار مستشار الشؤون الدولية في منظمة تنمية التجارة إلى قدرات السوق الأوراسية الكبيرة للفاعلين الاقتصاديين؛ مضيفًا: بعد تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٥ مايو، هناك توقعات إيجابية خاصة في مجال تصدير مواد البناء إلى دول الاتحاد الأوراسي، مما يمكن أن يؤدي إلى نمو الصادرات إلى هذه المنطقة. ووصف ميرهادي سيدي الاتفاقية التجارية مع الاتحاد الأوراسي بأنها «جسر تم البناء عليه لمدة ثماني سنوات»، مؤكدًا: ينبغي على الناشطين الاقتصاديين الآن عبور هذا الجسر، حيث أن الجزء الرئيسي من هذه المهمة يقع على عاتق التجار والفاعلين الاقتصاديين.
وأشار سيدي إلى أن اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي قد أزالت الحواجز التعريفية وألغت التعريفات الجمركية على ٨٧٪ من البنود السلعية في الصادرات إلى الاتحاد الأوراسي، قائلاً: إذا تم تصدير البضائع الإيرانية إلى الاتحاد الأوراسي بنفس حجم العام الماضي، فإنها لن تدفع هذا العام ٥٠ مليون دولار كتعريفات جمركية بفضل هذه الاتفاقية، وهو رقم جيد جدًا. وبالمثل، إذا كانت لدينا واردات بنفس الحجم، فستكون تعريفات الواردات صفرًا أيضًا، كما أن هذه الاتفاقية توفر دعماً اقتصادياً بحوالي ١٠٠ مليون دولار للناشطين الاقتصاديين. ووصف مستشار الشؤون الدولية في منظمة تنمية التجارة اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي بأنها اتفاقية دائمة، مشددًا على أن تجارنا والناشطين الاقتصاديين يجب أن يغيروا نظرتهم إلى السوق الأوراسية بموجب هذه الاتفاقية، ويستفيدوا من هذه الفرصة بخطة طويلة الأمد وأسس سليمة.

تسهيل التجارة مع روسيا عبر البروتوكولات

من جانبه، طرح مدير مشروع إحياء وتشغيل المكاتب السلعية في منظمة تنمية التجارة سوق روسيا ضمن الاتحاد الأوراسي كواحدة من الفرص المُثلى لإيران، قائلاً: بعد الحرب في أوكرانيا، أصبحت ظروف السوق الروسية أكثر ملاءمة لإيران، ومن متطلبات ذلك التعرف على المعايير المطلوبة لدخول السوق الروسية. نحن نتابع فهم شبكة البناء والتشييد الروسية في القطاعات الصناعية والإنشائية والبنية التحتية الخاصة بها من خلال المستشارين التجاريين التابعين لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية في روسيا، وسيتم الإعلان عن نتائج ذلك. وأضاف محمود بازاري: إن السوق الروسية هي سوق خاصة واجه فيها التجار في الماضي تحديات في المجالين الزراعي والغذائي، وقد تم الآن إبرام بروتوكولات جيدة بين إيران وروسيا مما سهّل طريق تصدير البضائع إلى هذا البلد. وتابع: في مجال البناء، يجب أن نأخذ في الاعتبار البنية التحتية التنظيمية والمعايير الخاصة بها قبل شحن البضائع، مشيراً إلى أن السوق الاستهلاكية الروسية في مجال البناء هي سوق سريعة الخطى تتجه نحو المعايير العالمية، ويجب على التجار والناشطين الاقتصاديين الإيرانيين دخول هذه السوق من خلال المعرفة والدراسات الأولية، لأنه إذا دخلت سلعة في هذا المجال من إيران إلى هذا السوق، فسيكون لذلك تأثير أيضًا على تصورات الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوراسي.

لاسيما دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

عارف يشدد على أهمية تطوير العلاقات مع دول الجوار

شدّد النائب الأول لرئيس الجمهورية على أهمية تطوير وتعميق العلاقات مع دول الجوار، ولا سيما دول منطقة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، بما في ذلك روسيا؛ مبيّناً أن الحكومة تهدف إلى تعزيز العلاقات الإيرانية مع هذه الدول على جميع الأصعدة، باعتبارها منطقة ذات خلفية تاريخية وحضارية مشتركة؛ مضيفاً: إن لروسيا مكانة مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية.
خلال اجتماع عُقد يوم الإثنين بهدف تنسيق الآليات الخاصة بتطوير العلاقات الإيرانية-الروسية، صرح محمد رضا عارف: أنه وفي لقاءات المسؤولين من البلدين، ومنها اللقاء الأخير مع رئيس الوزراء الروسي، تم التأكيد من الجانبين على الإرادة المشتركة لتوسيع العلاقات الثنائية، ولا سيما زيادة حجم التبادل التجاري.
وأشار عارف إلى أن روسيا، كدولة جارة لإيران، تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية، وقال: المصالح المشتركة والقدرات الكبيرة في العلاقات الثنائية وفّرت أرضية مناسبة لتعزيز التعاون بين البلدين؛ وبناء عليه نسعى من خلال هذه الآلية إلى زيادة التنسيق والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لدى الطرفين، وفي هذا السياق يكتسب تفعيل اللجنة المشتركة للتعاون بين إيران وروسيا أهمية كبيرة.
واعتبر النائب الأول لرئيس الجمهورية استمرار المفاوضات والتشاورات بين البلدين في المحافل الدولية أمراً بالغ الأهمية، وأشار إلى أولوية هذه الدول ومكانتها في السياسة الخارجية الإيرانية، مؤكداً على ضرورة الاستفادة من جميع الإمكانيات المتاحة، بما في ذلك تعزيز الروابط بين القطاع الخاص وتفعيل دور غرف التجارة.
وخلال هذا الاجتماع، الذي حضره المسؤولون المعنيون، جرى استعراض وتقييم آخر المستجدات المتعلقة بمختلف مجالات التعاون بين إيران وروسيا.

ضمن جدول أعمال يركّز على «تعزيز التجارة مع دول المنطقة»

وزير الصناعة يبحث سبل تعزيز التجارة الإقليمية مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

أجرى وزير الصناعة والمناجم والتجارة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية محادثات مكثفة مع رؤساء الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى في دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في بيلاروسيا، وذلك ضمن جدول أعمال يركّز على «تعزيز التجارة مع دول المنطقة»، ولا سيما أعضاء هذا الاتحاد.
وشارك محمد أتابك، الذي يرأس عن الجانب الإيراني اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وبيلاروسيا، نيابة عن النائب الأول لرئيس الجمهورية، في اجتماعات مجلس رؤساء الوزراء، كما أجرى مشاورات مكثفة مع الوزراء البيلاروسيين وكبار المسؤولين الاقتصاديين والصناعيين.
وفي كلمته أمام رؤساء وزراء دول الاتحاد الأوراسي والوزراء والمسؤولين المشاركين في حفل افتتاح المعرض الدولي لروّاد الصناعة في مينسك، قال أتابك: مستقبل منطقتنا يعتمد على إرادة قادة اليوم وقراراتهم التي تُتخذ لمصلحة شعوبنا. وشدّد أتابك على ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة وتحقيق التكامل بين دول المنطقة في مجال الاستفادة من القدرات العلمية، وأضاف: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إنطلاقاً من قدراتها العلمية والتكنولوجية وبرؤية مستقبلية، عازمة على فتح مسار جديد جنباً إلى جنب جيرانها وشركائها، يقود إلى تنمية عادلة ومستدامة وسلمية.
وأوضح وزير الصناعة: لا شك أن هذا المسار هو طريق نحو غدٍ تخدم فيه العلوم والصناعة والتكنولوجيا رفاه الشعوب والعيش المشترك السلمي بينها.
وأضاف: ستُحدد التقنيات الحديثة ورؤية هذا القطاع ملامح التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، ومستقبل شعوبنا، وموقع منطقتنا في العالم.
واعتبر أتابك تبادل المعرفة والخبرات والاستثمارات المشتركة في مجال الذكاء الاصطناعي عاملاً أساسياً في تعزيز سلاسل التوريد التكنولوجية وتنمية التقنيات المحلية، وقال: بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الأوراسيوي الدولي في وضع معايير مشتركة، وتأهيل القوى العاملة المتخصصة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، سيُسهم في تسريع تحقيق الثورة الصناعية الرابعة.
وأشار وزير الصناعة إلى أن «الدول، من خلال دمج قدراتها العلمية والصناعية، يمكنها بناء صناعات لا تكون مستدامة وذكية فحسب، بل تظل أيضاً قادرة على المنافسة والابتكار على الساحة العالمية».

نفي تجميد أصول البنك المركزي الإيراني

نفى مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية أن يكون الاتحاد الأوروبي قد جمّد أصول البنك المركزي الإيراني، موضحاً أن الحسابات المستهدفة لم يكن بها أي رصيد أو كان بها رصيد صغير فقط لمنع الإغلاق. وصرح حميد قنبري، الثلاثاء، بشأن خبر تجميد الاتحاد الأوروبي لأصول البنك المركزي الإيراني: إن مسألة تجميد أصول البنك المركزي الإيراني غير صحيحة، لأن البنوك الإيرانية كانت على علم باتخاذ مثل هذا الإجراء. الحسابات التي جُمّدت لم يكن بها رصيدٌ يُذكر، أو لم يبقَ منها سوى رصيدٍ ضئيلٍ للغاية لمنع إغلاقها. وردًا على سؤال حول تأثر جزء كبير من العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة بالسياسات العدائية للاتحاد الأوروبي تجاه إيران، هل سيكون لإعادة فرض هذه العقوبات تأثير كبير على اقتصاد البلاد على الصعيدين التنفيذي والمدى المتوسط؟ قال: فرض الاتحاد الأوروبي عدة أنواع من العقوبات؛ على سبيل المثال، عقوبات تتعلق بحقوق الإنسان وعقوبات عسكرية، ولم يكن موضوعها الرئيسي القضايا النووية. كانت العقوبات النووية في الغالب تلك التي فرضت امتثالًا لقرارات مجلس الأمن؛ أي أنها فرضت منذ عام ٢٠٠٦ فصاعدًا بناء على إجراءات مجلس الأمن، والآن أعيدت العقوبات نفسها. كانت عقوبات الاتحاد الأوروبي مماثلة لعقوبات مجلس الأمن، وإن كان نطاقها أوسع.

لطالما اتخذنا تدابير للحدّ من فعالية العقوبات

وعمّا إذا اتخذت تدابير وقائية، مثل مسألة الحسابات المصرفية، فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعقوبات المفروضة على صناعة الطيران الإيرانية، والتي ورد ذكرها أيضًا في بيان الاتحاد الأوروبي، قال قنبري: لقد اتخذنا دائماً خطوات لتقليل فعالية العقوبات، وهذا ليس بالأمر الجديد، وقد تم اتخاذ هذه الخطوات ووضع الترتيبات خلال كل السنوات الماضية.
وأوضح: الآن بعد إعادة فرض هذه العقوبات، فإن الإجراء القانوني مرهون بقرار سيادي يحدد المستوى والمحفل الذي سيطعن فيها. في الدورة السابقة، تم الطعن في جزء من هذه العقوبات وتم نقضها في المحاكم الأوروبية. بينما لم يطعن في أجزاء أخرى بسبب طبيعتها السياسية المحضة وعدم جدوى كلفتها، وبالتالي فإن الرد القانوني يعتمد على تقييم الظروف. وتابع قائلاً: لقد واجهنا عملياً لسنوات متتالية تطبيق الشركات الأوروبية لعقوبات الولايات المتحدة الأميركية. منذ أن انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وأعادت فرض عقوباتها، امتثلت الشركات الأوروبية لهذه العقوبات وقطعت علاقاتها مع الشركات والمصارف الإيرانية أو قلصتها إلى أدنى حد ممكن. وأضاف: لذلك، لن نشهد من هذه الجهة تأثيراً جديداً فورياً وجاداً، لأن علاقاتنا التجارية مع الشركات الأوروبية كانت في أدنى مستوياتها تاريخياً من الناحية العملية.